المسؤولة بالبحث عن بند في قانون العودة يتيح لها فرصة ابعاد « السائح » الذي جاء يطلب حق التجنس بموجب انتمائه الى اليهودية واستنادا الى خدماته الجلى في حقول التبرع والجباية المالية . لكن بنود القانون لا يسري مفعولها على ماير لانسكي . فهو ليس مصابا بمرض يتهدد الصحة العامة ، ولا يشكل خطرا على أمن الدولة . وعندما اقدمت احدى الصحف الاسرائيلية (يديعوت احارونوت) على نشر سلسلة من المقالات عن لانسكي وماضيه الاجرامي ، وجد الهارب من قبضة العدالة فرصته الذهبية لرفع دعوى ضد الصحيفة مطالبا اياها بتعويض قدره مليون ليرة اسرائيلية لانها « مرغت سمعته الطيبة في الوحل ، واخذ الكثيرون منذ ذلك الحين يشهرون به »(١٠). فجاء رد الصحيفة يؤكد للمحكمة ان الدعوى التي تقدم بها لانسكي تنطوي على السخف ، لان سمعته سيئة بمعزل عن المقالات ولا يعقل ان تؤدي المقالات الى الحاق السوء بها .

بيد ان الدافع وراء دعوى لانسكي على صحيفة « يديعوت » ليس تغريمها بقدر ما هو « تنظيف سجل » الرجل عن طريق محكمة اسرائيلية ، لكي يتسنى له الحصول على تمديد اقامته بواسطة وزارة الداخلية . فقد ظهر لانسكي في مقابلة تلفزيونية ليزعم انه « ضحية حملة تشن ضده » . واعلن ان هذه الحملة يرجع تاريخها الى عشر سنوات ، اذ شنها عليه الصحفيون الاميركيون ، وتحولت فيما بعد الى حملة تشهير واسعة النطاق . ثم قال « . . . ولا ادري الى اي حد سوف يصل هذا الامر »(١١). وادعى انه « ضحية المناورات السياسية » . كل ذلك في سبيل اقناع المترددين بوجوب منحه الجنسية الاسرائيلية ، واخذ تبرعاته السخية للصناديق والمنظمات اليهودية بعين الاعتبار . ولم يكتف لانسكي بهذا القدر ، بل رفع قضية ضد وزارة الداخلية للحيلولة دون ابعاده ، واوكل امر الدعوى الى واحد من كبار المحامين في اسرائيل ، يورام آنروي(١٢) .

وسرعان ما تمكن الثري الاميركي الذي جاء يحتمي بقانون العودة من استقطاب بعض الآراء المؤيدة لدعواه . فالانباء الواردة في اواخر ايلول (سبتمبر) ١٩٧١ تقول ان وزير المالية — سابير — ووزير العدل — شابيرا — يضعان بثقلهما للحيلولة دون الاعتراف بكون لانسكي من فئة المهاجرين العائدين . وتؤكد ان وزير الداخلية الاسرائيلي — يوسف بورغ — انصاع لرغبة الزميلين وتمسك بموقفه المتصلب . لكن الاوساط المؤيدة لبقاء لانسكي سارعت بدورها الى تقديم التغطية اللازمة . فعمد الكاتب الساخر ، افرايم كيشون ، الى التعليق حول الموضوع في زاويته الاسبوعية بصحيفة « معاريف » مؤكدا ان ما قاله وزير العدل عن « انعدام الرغبة في تجميع حثالة اليهود داخل اسرائيل » هو امر يدحضه الواقع تماما . واشار الى ان التجميع غير المرغوب فيه قد حصل ، ثم راح يتحدث عن ازدهار الاجرام في اسرائيل ، مؤكدا للقراء ما يلي : « ان ماير لانسكي لا يستطيع البقاء داخل البلاد ، بسبب ما يشاع عن ماضيه السلبي . بينما يزدهر الاجرام المنظم في تل ابيب على الاقل » . وانتهى كيشون الى القول : « هل يعقل وجود عضو سابق للمافيا بين ظهرانينا ؟ ان خبراء الكسب السريع يرفعون انظارهم صوب السماء ، واسياد الرشوة في حوض البحر المتوسط يلوحون بسبابتهم محذرين ، والمدمنون على تعاطي الحشيش اصيبوا بصدمة مذهلة ، والحكومة تطلق الصوت من عليائها قائلة : يجب علينا تفسير قانون العودة وفقا لنصه الحرفي الدقيق »(١٣).

ويبدو ان كيشون لم يرفع لواء الدفاع عن لانسكي بمفرده . اذ سرعان ما تبين ان الدعوى التي تقدم بها محامي الرجل لها حظ وافر بالنجاح . ففي تشرين الاول (اكتوبر) كانت الحكومة الاسرائيلية على استعداد لحمل الكنيست على استصدار تشريع خاص ، بمثابة «قانون لانسكي» (Lex Lansky) ، بقصد الحيلولة دون « توافد المجرمين في يوم من الايام من كافة انحاء العالم على دولة اسرائيل »(١٤) (دير شبيغل ، ٧١/١٠/١١) .